

الإمام أبو حاتم الرازي ومصطلحاته الخاصة في التعديل

د. ثامر عبد المهدي محمود حتاملة^١

ملخص البحث:

يعدُّ أبو حاتم الرازي من أوائل أئمة الجرح والتعديل، وله مخزون كبير لبيان حال معظم الرواة، وقد ينفرد ببعض الألفاظ في الجرح والتعديل لعدة أسباب؛ من أهمها كونه من أوائل العلماء الذين تكلموا في معظم رواة الحديث، ونجد هذه الأقوال في كتاب ابنه "الجرح والتعديل"، وهذه الألفاظ الخاصة تحتاج إلى بيان معناها والوقوف على أحوال الرواة فيها؛ حتى نقف على المقصود منها، ولا يلتبس المعنى على الباحث، وبيان الألفاظ التي ربما نُقل عنه بالتصحيح.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإنَّ الوقوف على مقاصد العلماء وبيان مصطلحاتهم في علم الجرح والتعديل يعدُّ من أهمِّ الأمور التي ينبغي على الباحث العناية بها، فإنَّ المباني قوالب المعاني، ولكلِّ عالم مصطلحات خاصة ربما ينفرد بها، وذلك يعود لعدة أسباب، منها: اتساع اللغة العربية ومعانيها، ومنها البيئة والمدينة التي يعيش العالم فيها، ومنها الحالة النفسية التي يكون فيها العالم حين إطلاقه الحكم على الراوي، ومنها تعبيره عن حال الراوي حسب فهمه، ولهذا نجد العلماء تفرَّد كلُّ منهم ببعض المصطلحات، وذلك حسب نسبة تكلمه في الرواة، قلَّة وكثرة، وحسب تبعُّنا لمصطلحاتهم، ويعدُّ أبو حاتم الرازي إمام نقد الرجال وعلل الحديث، كان من أوائل العلماء الذين تصدَّوا لنقد الرجال وبرز فيه، له مصطلحات كثيرة ومتنوعة يُطلقها على الرواة تعديلاً وتخيلاً، مُفسِّراً أسباب الجرح حيناً، وتاركاً

^١ الأستاذ المساعد في قسم الحديث النبوي، كلية الإلهيات، جامعة بينكول، تركيا. hatamleh80@yahoo.com

ذلك أحياناً، وإنَّ معرفة منهج إمام من أئمة النقد باستقراء ألفاظه ودراستها، ووضع الأصول الكلّية والضوابط النقدية عنده مما يوسّع مدارك الباحثين، ويولّد لديهم ملكة لتفسير صنيعة وتطبيقاته، التي قد تبدو متعارضة - أحياناً - ولولا هذه المعرفة لظهر الباحث حائرًا، قاصر الفهم عن إدراك كُنْه هذه المسائل، فمن المهم الوقوف على مثل هذه الالفاظ، وتكثيف هذه الدراسات وتفعيلها، لما لذلك من أهمية كبرى في خدمة التراث النبوي الشريف.

وقد اختلف الأئمة من أهل العلم، في تضييف الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم، واختلاف المحدثين في الجرح والتعديل، كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضي الاجتهاد، قال الصنعاني - رحمه الله - (قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد، وفي الحديث الواحد، فيضعّف هذا حديثاً، وهذا يصحّحه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح، وآخر يعدّله؛ وذلك مما يشعر أن التصحيح ونحوه، من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء. فجوابه أن الأمر كذلك، أي أنّه قد تختلف أقوالهم، فإنّه قال الإمام مالك بن أنس في ابن إسحاق: إنّ دجال من الدجاجلة، وقال فيه الإمام شعبة بن الحجاج: "إنّه أمير المؤمنين في الحديث"^١.

من هنا كان لزاماً الوقوف على الالفاظ الخاصة بأئمة الجرح والتعديل الخاصة بكلّ عالم وبيان معانيها، والتنبيه على أنّ بعض الأئمة الذين يتقلّون عنهم قد يصحّفون بعض الأقوال أحياناً عنهم.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بعدم وجود دراسة خاصة تبين معاني ألفاظ أبي حاتم الرازي الخاصة في الجرح والتعديل ضمن منهج تطبيقي يوضّح معنى أقواله الخاصة مقارنةً بأقوال الأئمة في راوٍ معين، فترد هنا أسئلة منها: هل ترك أبو حاتم اصطلاحات خاصة به في التعديل؟ وهل انتشرت بعده بين العلماء في المعنى نفسه التي استُخدمت فيه؟ وهل نُقلت هذه الأقوال كما هي؟ علماً أنّ أبا حاتم ترك مخزوناً كبيراً من الأقوال في الرواة؛ مما يوجب وضع قواعد للتعامل مع هذا الإرث العظيم في علم الجرح والتعديل.

^١ الصنعاني، محمد بن إسماعيل، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص ١٠٨.

منهجية البحث:

سلك الباحث المنهج الاستقرائي في كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم؛ لأنه يُعدُّ مخزونَ أقوال أبي حاتم في الرواة، ثم مقارنتها بما نُقل عن في الكتب الأخرى، ثم استخراج الأقوال التي انفرد بها أبو حاتم، وبيان معناها منه إنَّ بَيَّن معناها، أو من خلال نقل ابنه عبد الرحمن عنه، أو من خلال أقوال العلماء - إنَّ أمكن -، ثم مقارنة أحوال بعض الرواة مع أقوال العلماء الآخرين في الجرح والتعديل من خلال كتاب "تهذيب التهذيب" أولاً، ثم ثانياً: الكتب الأخرى للرجال، ومقارنتها فيما بينها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تبيِّن بدقَّة معاني ألفاظ أبي حاتم الرازي في التعديل بشكل خاص؛ وإنما بعض الدراسات تذكر بعض المصطلحات المشهورة الخاصة لكل إمام، وليس على سبيل الحصر والاستقراء، ثمَّ تذكر منهجاً تطبيقياً لهذه المصطلحات، مقارنةً مع أقوال علماء الجرح والتعديل المعترين.

المبحث الأول: أبو حاتم الرازي ومكانته العلمية:

المطلب الأول: ترجمة أبي حاتم الرازي وموطنه ورحلاته العلمية:

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، الحنظلي، العَطْفاني، الرازي، وهو من مدينة "الرِّي"، ونسبته "رازي"، ويُضاف حرف الزَّاي لكل مَنْ هو من مدينة "الرِّي" فتصبح نسبته "رازي"، ينحدر نسب أبي حاتم من تميم بن حنظلة بن يربوع، وعُرف بالحنظلي؛ لأنه كان يسكن في درب "حنظلة". بمدينة الرِّي، وقد أشار الذهبي - هنا - لوجود اختلاف في نسبته إلى حنظلة^١.

وقال السمعاني: "وبالرِّي دربٌ مشهور، يقال له درب حنظلة، منها أبو حاتم محمد بن إدريس، ثم قال: قال محمد بن طاهر المقدسي: أبو حاتم الرازي الحنظلي، منسوبٌ إلى درب حنظلة بالرِّي، وداره ومسجده في الدرب، رأيتُه ودخلته... قال أبو محمد عبد

^١ الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٢٤٧، وذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٩٢.

الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قال أبي: نحن من موالي تميم بن حنظلة، من غطفان، قال المقدسي محمد بن طاهر: والاعتماد على هذا أولى، والله أعلم^١.

مولده وموطنه:

اتفقت المصادر على أن ولادته كانت سنة (١٩٥هـ)، في مدينة الرّي^٢.

شيوخه وتلاميذه:

التقى أبو حاتم الرازي بالكثيرين من العلماء الكبار، وفي مختلف البلاد التي زارها أثناء طلبه العلم ورحلاته المتكررة فسمع منه خلق كثير، وكذا سمع هو منهم.

قال الخليلي^٣: "قال لي أبو حاتم اللبان الحافظ: (قد جمعت من روى عنه أبو حاتم الرازي، فبلغوا قريباً من ثلاثة آلاف)"^٣.

ويقول الذهبي بعد أن ذكر بعضاً من شيوخه: "وسمع خلقاً كثيراً.. ويتعذر استقصاء سائر مشايخه؛ يعني: لكثرتهم".

ومن سمعهم: عبيد الله بن موسى، وأبو نعيم، وطبقتهما بالكوفة، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، والأصمعي عبد الملك بن قُريب، وطبقتهما بالبصرة، وعفان بن مسلم، وهودّة بن خليفة، وطبقتهما ببغداد، وأبو مُسهر، وأبو الجَمَاهِر محمد بن عثمان، وطبقتهما بدمشق، وأبو اليمّان، ويحيى بن صالح الوُحَاظِي، وطبقتهما بحمص، وسعيد بن أبي مريم، ويونس بن عبد الأعلى، وعبد الله بن صالح المصري كاتب الليث بمصر، وخلقٌ بالنواحي والتغور^٤.

وكان ممن سمع منه خلق كثير منهم من كان أكبر منه سنّاً، ومنهم من كان من أقرانه؛ فنذكر منهم: يونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان - المصريان - وهما أكبر منه سنّاً، وأقدم سماعاً وهما من شيوخه أيضاً. ومن أقرانه: أبو زُرْعَة الرَّازِي، وأبو زُرْعَة الدمشقي، ومحمد بن عَوْن الجِمَصِي. ومن أصحاب الصحاح والسنن: البخاري صاحب

^١ انظر: السمعاني، أبو سعيد عبدالكريم بن محمد، الأنساب، ج٢، ص ٢٧٩ - ٢٩٠.

^٢ الرازي، عبدالرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص ٣٦٦.

^٣ الخليلي، الخليل بن عبدالله القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج٢، ص ٦٨٢.

^٤ الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ج٧٣، و الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج-١٣، ص ٢٤٨.

الصحيح، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. كما سمع منه أيضاً ابنه عبد الرحمن أبو محمد الرازي.

وقال الخطيب: "حدّث عنه يونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن إسماعيل بن موسى الرّازي، وبين وفائيهما أكثر من ست وثمانين سنة)، وقال الذهبي: "آخر من حدّث عنه هو محمد بن إسماعيل بن موسى الرّازي".^١

المطلب الثاني: مؤلفاته ومكانته العلمية.

مؤلفاته:

لا شك في أنّ الإمام أبا حاتم قد خلّف علماً غزيراً مروياً عنه، ومدوّناً في بطون الكتب، يظهر هذا جلياً في الأقوال المنسوبة إليه، وبخاصة في كتابي "الجرح والتعديل" و"العلل"، كلاهما لابنه وراويته عبد الرحمن، غير أنّه لم يذكر له كتباً كثيرة ثابتة نسبتها إليه، ومن الكتب الثابتة: "كتاب الزهد"، و"كتاب الضعفاء" و"الكذّابون والمتروكون من أصحاب الحديث"،^٢ وهناك بعض الكتب المختلف في نسبتها إليه، وذلك لا ينفي سعة علمه، فقد دوّن ابنه عبد الرحمن علم أبيه في كتبه كالجرح والتعديل وعلم العلل وعلم التفسير.

مكانته وسعة علمه:

لقد اتّسع علم هذا الإمام، وقويت معرفته بشتّى علوم الشريعة، وبالحدّث وعلومه بصورة خاصة، وأصبح يُشار إليه بالبنان من بين علماء عصره، وقد ذكر العلماء عدة مواقف تُظهر براعة أبي حاتم الرازي في علم الحديث منها: جاءه رجلٌ من جله العلماء ومعه دفترٌ فعرضه عليه؛ فقال أبو حاتم: في بعضها خطأ؛ دخل لصاحبه حديثٌ في حديثٍ، وقال في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقال في بعضه: هذا حديثٌ منكرٌ، وقال في بعضه: هذا حديثٌ كذبٌ، وسائر ذلك أحاديث صحاح. فقال الرجل: من أين علمت هذا؟ أحيرك راوي هذا الكتاب؟ فقال أبو حاتم: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية مَنْ هو؟ غير أنّي أعلم أنّ هذا خطأ، وأنّ هذا الحديث باطلٌ، وأنّ هذا الحديث كذبٌ. فقال الرجل: تدّعي الغيب؟ فأرشده أبو حاتم أن يعرض ما عنده على أبي زُرعة، وقال له: إن قال أبو زرعة مثل ما قلت؛ فاعلم: أنّا لم نحازف، ولم نُقله إلا بفهم.

^١ انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المصدر السابق/الذهبي، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٢٤٨ وما بعدها بتصرف.

^٢ سزكين، فواد، تاريخ التراث العربي، ج ١، ص ٢٥٨. ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

فذهب الرجل إلى أبي زُرْعَةَ، فقال بنحو قولَي أبي حاتم؛ فقال الرجل: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما؟! فقال أبو حاتم: "ذلك أنا لم نحازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، ثم أخذ يضرب له الأمثلة على صحة ما يقول، ويقول: نحن رزقنا معرفة ذلك.

ثم ذكر أبو حاتم كلاماً يُعدُّ قاعدةً في التصحيح والتعليل؛ فقال: "يُقاس صحة الحديث بعدالة ناقلية، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته".

ومنها ما قاله أبو حاتم فيما رواه ابنه عبد الرحمن عنه: قلتُ على باب أبي الوليد الطيالسي: مَنْ أَعْرَبَ عَلِيَّ حَدِيثاً غريباً مُسَنِّداً صحيحاً لم أسمع به؛ فله عليٌّ درهمٌ يتصدق به؟ وقد حضر علي باب أبي الوليد خلقٌ من الخلق، أبو زرعة فَمَنْ دونه، وإنما كان مرادي أن يُلقى عليٌّ ما لم أسمع به، فيقولون: هو عند فلان؛ فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن استخراج منهم ما ليس عندي، فما هَيَّأ لأحدٍ منهم أن يُعْرِبَ عليَّ حديثاً^١.

من هنا نرى مدى حفظه وسعة علمه واختباره للطلاب بحيث عجزوا أن يأتوا بحديث لا يحفظه أبو حاتم، وكذلك لِحَبِّه لطلب الحديث والبحث عن أحاديث لا يعرفها، حتى جمع أحاديث بلده.

وقال أبو حاتم: "كان محمد بن يزيد الأصفاطي يحفظ التفسير، فقال لنا يوماً: ما تحفظون في قوله ﷺ: ﴿فَتَبَوُّا فِي آلِئِدِّ﴾ [ق: ٣٦]، قال أبو حاتم: فبقي أصحاب الحديث ينظر بعضهم إلى بعض، فقلت: أنا - وساق أبو حاتم بالإسناد إلى ابن عباس قال: ضربوا في البلاد، فاستحسن محمد بن يزيد"^٢.

وقال ولده عبد الرحمن: "سمعت أبي يقول: قدم محمد بن يحيى النيسابوري الرِّي، فألقيتُ عليه ثلاثة عشر حديثاً من حديث الزهري؛ فلم يعرف منها إلا ثلاثة أحاديث، وسائر ذلك لم يكن عنده، ولم يعرفها"^٣.

^١ الرازي، الجرح والتعديل، ج ١، ص ٣٤٩ - ٣٥٥ بتصرف.

^٢ الرازي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

^٣ الرازي، الجرح والتعديل، ج ١، ص ٣٥٨.

قال السبكي: "قال شيخنا الذهبي: إنما ألقى عليه من حديث الزهري؛ لأن محمداً كان إليه المنتهى في معرفة حديث الزهري، قد جمعه وصنّفه وتتبّعته، حتى كان يقال له: الزهري"^١.

قال الحافظ ابن حجر: "وهذا يدلُّ على حفظٍ عظيم؛ فإن الذهلي شهد له مشايخه وأهل عصره بالتبحُّر في معرفة حديث الزهري، ومع ذلك؛ فأغرب عليه أبو حاتم"^٢.

قال الخليلي: "الإمام المتَّفَق عليه بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق والجليل وخراسان، بلا مدافعة.. كان عالماً باختلاف الصحابة، وفقه التابعين ومن بعدهم من الفقهاء، سمعتُ جدِّي، وأبي، ومحمد بن إسحاق الكسائي، وغيرهم، قالوا: سمعنا علياً أبا الحسن القطان يقول: ما رأيتُ مثل أبي حاتم الرازي، لا بالعراق، ولا باليمن، ولا بالحجاز؛ فقلنا له: قد رأيتُ إسماعيلَ القاضي، وإبراهيمَ الحربي، وغيرهما من علماء العراق؟! فقال: ما رأيتُ أجمع من أبي حاتم، ولا أفضل منه"^٣.

وفاته:

أجمعت مصادر ترجمته أنه مات في شعبان سنة ٢٧٧هـ بالرّي، وقد عاش ثنتين وثمانين، وقيل ثلاث وثمانين سنة؛ رحمه الله رحمةً واسعةً.

المبحث الثاني: المصطلحات الخاصة عند أبي حاتم في التعديل:

المطلب الأول: منهج أبي حاتم في الجرح والتعديل بشكل عام.

يعدُّ أبو حاتم من الأئمة الذين تكلموا في كثيرٍ من الرواة؛ حيث بلغ عدد الرواة الذين ذكرهم ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" قرابة الثلاثة آلاف راوٍ، علماً أنَّ ابن أبي حاتم ينقل كلام أبيه وأبي زرعة الرازي في الرواة في الأغلب، وأبو حاتم كان عفيف اللسان، لا يذكر أكثر مما يعرف في أحوال الراوي، وإذا لم يعرف الرجلَ يقول عنه "لا

^١ السبكي، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٢، ص ٢٠٩.

^٢ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩-٣٠.

^٣ الخليلي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٨٢.

^٤ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٢٦٢/الرازي، الجرح والتعديل، ج ١، ص ٣٦٧ - ٣٦٨/السبكي، طبقات الشافعية،

ج ٢، ص ٢١١.

أعرفه" ويذكر حال رواياته؛ كما ذكر عن أحمد بن إبراهيم الحلبي: "لا أعرفه ولكن أحاديثه باطلة"، وأحمد بن المنذر بن الجارود القزاز قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه فقال: (لا أعرفه)، وعرضت عليه حديثه فقال: (حديث صحيح)".

كما يُعدُّ أبو حاتم الرازي على رأي الذهبي من المتشدِّدين في الجرح والتعديل؛ فقد قال الذهبي عندما تكلم عن طبقات من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل: "اعلم هداك الله! أن الذين قِيلَ الناسُ قولهم في الجرح والتعديل على ثلاث أقسام: قسمٌ تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي، وقسمٌ تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة، وقسمٌ تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي، والكل أيضاً على ثلاث أقسام: قسم منهم في الجرح مثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الخذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل جرحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف؛ ولم يوضَّح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه فمثل هذا يُتوقَّف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون"^١.

وقال السخاوي أيضاً: "إنَّ كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدِّد ومتوسِّط.. ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدُّهما"^٢.

وقد قسَّم ابن أبي حاتم مراتب الجرح والتعديل إلى ثمانية أقسام؛ أربعة في التعديل وأربعة في الجرح، وتُعدُّ هذه التقسيمات من أوائل ما وُضع من مراتب الجرح والتعديل، وله السبق في تععيد هذه القواعد بهذا المسمى "مراتب الجرح والتعديل"، وهي خلاصة ما نقله من أقوال عن والده وعن أبي زرعة، ثم تتابع العلماء من بعده على جمع الألفاظ المشهورة وتصنيفها إلى مراتب تتجلَّى بها درجة كل راوٍ، فمنهم تكلم في ذلك ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، والسخاوي، حيث تكلم كلٌّ منهم بحسب اجتهاده، وقد أودع الحافظ ابن حجر مقدمة كتابه "تقريب التهذيب" تصنيفاً خاصاً بمراتب الرواة.

^١ الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، مصدر سابق، ص ٧١-٧٢.

^٢ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، المتكلمون في الرجال، ص ١٤٤.

ومما يجدر التنبيه عليه هنا: يجب على الباحث التثبت من أقوال الأئمة قبل النقل عنهم من أي مصدر، فرمما يقع الخطأ في النقل أو بالتصحيح، ويجب أيضاً أن يقف على القرائن الدالة على قول الامام، فمن المعلوم أن الأئمة لا يتكلمون بالجرح إلا بعد الاطلاع على سبب يوجب ردّ أو تضعيف الراوي، ثم سبّر مرويات هذا الراوي ومقارنتها مع أقرانه، فهذه من الأمور التي يجب أخذها بالحسبان، مع عدم نسيان أن الجرح والتعديل هو اجتهاد من الأئمة، رحمهم الله أجمعين.

المطلب الثاني: المصطلحات الخاصة بأبي حاتم في التعديل:

إن الوقوف على مصطلحات الإمام، ومحاولة جمعها من مخزونه العلمي يعدّ أمراً شائكاً بعض الشيء، لما يحتاجه من طول التّفَس في التنقيب ومقابلته مع أقوال العلماء، وهل قال هذا المصطلح غيره من العلماء، أو كان هو أوّل مَنْ قاله ثم شاع بعده، وأحياناً تجد صعوبة في بيان المعنى بالضبط لما يرمي إليه الإمام في هذا المصطلح؛ وإنما يتم ذلك بعدة عن طريق عدة مسالك أولاً: هل بين الإمام معنى قوله هذا. ثانياً: هل بينها غيره من العلماء كما فعل الذهبي عند تتبّع بعض مصطلحات الأئمة. ثالثاً: سبر أقواله ومقارنتها مع غيرها من أقوال العلماء في هذا الراوي، وبعد بيان معاني هذه الأقوال يتّضح الفرق بين المصطلح من حيث الظاهر وبين ما يرمي إليه الإمام، ولهذا دأب علماء الجرح والتعديل على بيان معاني الألفاظ وانما اجتهادات من العلماء، وأحياناً قد يقع الباحث في خطأ من حيث لا يعلم إن تسرّع بالحكم قبل التأكد من المصادر وأقوال العلماء.

نبدأ الآن بسرد المصطلحات الخاصة بأبي حاتم الرازي رحمه الله:

(١) "أحلى"، أو "حلو":

هي من ألفاظ التعديل المتوسطة عنده في الرواة، وقد تأتي من باب المفاضلة بين اثنين، وأحياناً يُطلقها لمن يُكتب حديثه ولا يحتج به، قال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن قيس بن الربيع قال: عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه، وأما الآن فأراه أحلى، ومحله الصدق وليس بقويّ يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولا يحتج بحديثهما".

و"أحلى" اسم تفضيل لحلاوة الشيء على اللسان أو القلب، وقد استعمله الإمام

أحمد في توثيق بعض الرواة الثقات، وقد ذكرها في عدة رواة، منهم:

- قطبة بن عبد العزيز الحماني: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن قطبة ويزيد ابني عبد العزيز فقال: "قطبة أحلى"^١.
- وثقه ابن معين وقال الترمذي: "هو ثقة عند أهل الحديث ووثقه ابن حبان"^٢.
- سليمان بن أحمد الدمشقي: قال أبو حاتم: "كتبت عنه قديماً، وكان حلواً"^٣.
- شعيب بن الليث بن سعد: قال: "شعيب أحلى حديثاً، يعني من عبد الله بن الحكم"^٤.

(٢) "أكيس الرجلين":

"أكيس" على صيغة (أفعل) وهي اسم تفضيل من الكياسة، أي الفطنة والبقظة، وتأتي للمفاضلة بين شخصين عاقلين، وهي عبارة يستخدمها في التوثيق والمفاضلة بين ثقتين يُحتج بروايتهما ولكن أحدهما متيقظ أكثر من صاحبه، وأحياناً يطلق "أكيس" في تفضيل شخص بين أقرانه في زمانٍ ثم تُغيّر هذا الراوي في روايته مع بقاء عدالته وتغير ضبطه وحفظه.

وقد استخدمه في عدة رواة؛ منهم:

- جرير بن عبد الحميد الضبي الرازي: قال عبد الرحمن: "سألت أبي عن أبي الأحوص وجرير في حديث حصين فقال: كان جرير أكيس الرجلين؛ جرير أحب إلي، قلت جرير يحتج بحديثه؟ فقال: نعم، جرير ثقة"^٥.
- زيد بن عوف أبو ربيعة القطعي: قال فيه: "ما رأيت بالبصرة أكيس ولا أحلى من أبي ربيعة"، سُئل عنه - أيضاً - فقال: "تعرف وتُنكر"، وحرّك يده^٦.

(٣) صدوق:

من خلال الاستقراء نجد أنّ هذه اللفظة تفاوتت في الرواة، فمنهم من يُكتب حديثه ويُنظر فيه^٧ لأنّ هذه العبارة لا تُشعر بالضبط فيعتبر حديثه وهي على الأغلب عند أبي حاتم، وقال أبو الحسن السليماني^٨ عن هذا الإطلاق (صدوق) (لا بأس به): بأن له عدة حالات:

^١ الرازي، الجرح والتعديل، ج٧، ص١٤١.

^٢ العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٣٣٩.

^٣ المصدر نفسه، ج٤، ص١٠١.

^٤ الرازي، المصدر السابق، ج٤، ص٣٥١.

^٥ الرازي، الجرح والتعديل، ج٢ - ص٥٠٦.

^٦ الرازي، الجرح والتعديل، ج٣، ص٥٧٠.

^٧ المصدر السابق، ج٢، ص٣٧.

^٨ السليماني، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص٢٨٧.

- لا يحتج به عنده، وهذه أكثر الحالات وروداً.
- فيمن يحسن حديثه لذاته، أو يصححه عنده وعند غيره.
- يقوله في إمام من الأئمة، كما قال في مسلم صاحب الصحيح: (صدوق^١)، ولو انفرد بالكلام على الترجمة بقوله: (صدوق أو لا بأس به)، فالغالب أنه بمزلة حسن الحديث.
- وقال المعلمي: "أبو حاتم معروف بالتشدد، قد لا تقل كلمة صدوق منه، عن كلمة ثقة من غيره"^٢.
- وممن قال فيهم صدوق:
- الإمام مسلم بن الحجاج: قال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عنه فقال: صدوق"^٣، قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: "كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم"، قال أبو بكر الجارودي: "حدثنا مسلم بن الحجاج وكان من أوعية العلم"، وقال مسلمة ابن قاسم: "ثقة جليل القدر من الأئمة"، وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه وكان ثقة من الحفاظ"^٤.
- أحمد بن إبراهيم بن الدورقي: قال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عنه فقال: صدوق"^٥.
- وقد قال فيه صالح جزرة ويعقوب بن شيبه والخليلي والعقيلي وابن حبان: "ثقة متفق عليه"^٦.
- الفضل بن موسى السيني: قال عنه: "صدوق صالح"^٧.
- قال ابن معين وابن سعد: "ثقة". وقال علي بن خشرم: سألت وكيعاً عنه فقال: "أعرفه ثقة صاحب سنة". وقال الأنباري عن أبي نعيم: "هو أثبت من ابن المبارك وروى له اصحاب الكتب الستة"^٨.

^١ الرازي، الجرح والتعديل، ج٨، ص١٨٣.

^٢ المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج١، ص٣٥٠، ط٢.

^٣ الرازي، الجرح والتعديل، ج٨، ص١٨٣.

^٤ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١١٥.

^٥ الرازي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٩.

^٦ المزني، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، ج١، ص٢٥٠.

^٧ الرازي، الجرح والتعديل، ج٧، ص٦٩.

^٨ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٢٥٧.

٤) "مُقَارَب" أو "مُقَارِب الحديث":

بفتح الراء أو بكسرها، وهما بمعنى واحدٍ، وهو لفظ تعديل متوسط، يعني أنه يقارب أحاديث الثقات، ولا تُعدُّ أحاديثه من الشاذ المنكر، وقد جعلها العلماء من المرتبة الرابعة عند ابن أبي حاتم من مراتب التعديل^١، والراجح أنه حسن الحديث إلا ما أنكر عليه فيردُّ، لأنَّ الراوي مختلف فيه عادة، فقد يُوثِّقه قوم ويُضعِّفه آخرون، واستعمله أبو حاتم في عدد من الرواة، منهم:

- عثمان بن أبي العاتكة أبو حفص الدمشقي: قال عنه أبو حاتم: "مقارب الحديث"^٢.

قال فيه يحيى بن معين: "لا بأس به"، ومرةً: "ليس بشيء"، وقال دُحيم: "لا بأس به"، وضعَّفه النسائي^٣.

- سليمان بن بلال أبو أيوب: قال فيه أبو حاتم: "مقارب الحديث"^٤.
قال أبو طالب عن أحمد: "لا بأس به ثقة"، وقال الدوري عن ابن معين: "ثقة صالح"^٥.

٥) "يُؤدِّي"، أو "كان مؤدِّيًّا" بتشديد الدال:

فسرَّها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: يعني أنه كان لا يحفظ، ولكن يؤدي ما سمع^٦، ومن خلال التطبيقات تعني أنه صدوق، أو دون ثقة، وقد صُحِّفت هذه اللفظة عند بعض مَنْ فسرها دون تشديد الدال (مود)، فقال الذهبي في ترجمة سعد بن سعيد كما في "ميزان الاعتدال": "وقال أبو حاتم: سعد بن سعيد مود، قال شيخنا ابن دقيق العيد: اختلف في ضبط مود، فمنهم من خففها، أي هالك؛ ومنهم من شددها أي حسن الأداء"، ومن أمثلته عنده:

^١ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، ج١- ص١٢١.

^٢ الرازي، الجرح والتعديل، ج٦، ص١٦٣.

^٣ ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، الضعفاء والمتروكين، ج٢، ص١٦٨.

^٤ الرازي، الجرح والتعديل، ج٤، ص١٠٣.

^٥ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٥٤.

^٦ الرازي، الجرح والتعديل، ج٤- ص٨٤.

- سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري: قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: (سعد بن سعيد الأنصاري يؤدي)، يعني: أنه كان لا يحفظ ويؤدي ما سمع^١.
- ضعفه ابن معين في رواية، وقال في رواية أخرى: "صالح"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث"، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة ولا أرى بحديثه بأساً بمقدار ما يرويه"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يخطئ". قال ابن حجر: وكذا أرَّحه ابن حبان وزاد لم يفحش خطؤه، فلذلك سلكناه مسلك العدول^٢.
- محمد بن جعفر غندر البصري: قال أبو حاتم: "كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة"^٣.

قال فيه ابن معين: "كان من أصح الناس كتاباً، وأراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر"، قال ابن مهدي: "غندر أثبت في شعبة مني". وقال ابن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن غندر فقال: كان صدوقاً وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات^٤.

٦) "مستقيم الحديث":

يعني أن أحاديثه مستقيمة، وقد استقام أمره، ووافق أحاديث الثقات^٥، وأحياناً يقرنها بـ "لا بأس به" إذا كان في ضبطه تغير، وأحياناً بـ "ثقة"، وهذا اللفظ وما دار في فلكه أطلقه وقد جاءت ألفاظه الدالة على الاستقامة متعددة، فتارةً يصف الراوي بأنه مستقيم الحديث، وتارةً يصفه بأنه مستقيم الأمر، وتارةً يقيد الاستقامة بشروط فيقول مثلاً: "مستقيم الحديث" إذا روى عن الثقات، أو إذا روى عنه الثقات، وتارةً يقول: "لا أعرفه وأحاديثه مستقيمة".

وقد استعمله في رواية منهم:

^١ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٨٤.

^٢ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٤٠٨.

^٣ الرازي، مصدر سابق، ج ٧، ص ٢٢١-٢٢٣.

^٤ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٨٦.

^٥ السليمان، شفاء العليل، ج ١- ص ١٢٤.

- زهرة بن معبد أبو عقيل. قال فيه أبو حاتم: "ليس به بأس، مستقيم الحديث"، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: "لا بأس به"^١.
- وقال فيه أحمد: "ثقة"، وكذا قال النسائي، وقال الدارقطني: "ثقة"، وقال ابن حبان في الثقات: "يخطئ ويخطأ عليه، وهو ممن استخبر الله فيه". وروى له البخاري والأربعة^٢.
- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة أبو سعيد: عبد الرحمن قال سألت أبي عن يحيى بن أبي زائدة فقال: "مستقيم الحديث صدوق ثقة"^٣.
- وقال فيه علي ابن المديني: "يحيى بن أبي زائدة من الثقات"، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى أن قال: قال أبي: "يحيى بن أبي زائدة ثقة" وقال عنه يحيى بن معين ابن أبي زائدة: "ثقة"^٤.

(٧) "مستقيم الأمر":

- وهي مثل "مستقيم الحديث" أو أقوى منه^٥ ويقصد بالأمر هنا: إما الحديث أو المعتقد، ولم يبين ما يقصده هنا، واستعمله في رواية منهم:
- عبد الرحمن: سمعت أبي يقول وسألته عنه فقال: "هو مستقيم الأمر"^٦.
- وقال يحيى بن معين: "ثقة"، وقال العجلي: "ثقة صالح الحديث صاحب سنة"، وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث صدوق"^٧، وذكره ابن حبان في الثقات^٨.

(٨) "مستوي الحديث":

وهو قريب من مستقيم الحديث عنده، ومن أمثله:

^١ الرازي، مصدر سابق، ج٣، ص٦١٥.

^٢ العسقلاني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٥.

^٣ الرازي، الجرح والتعديل، ج٩، ص١٤٤ - ١٤٥.

^٤ الرازي، المصدر نفسه، ج٩، ص١٤٤.

^٥ الحسيني، شمس الدين محمد بن علي بن الحسن، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعليل، ص٢٨٩.

^٦ الرازي، المصدر نفسه، ج٥، ص١٨٦.

^٧ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٦، ص٥٣.

^٨ ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، ج٥، ص١٥٩.

- سليمان بن عامر المروزي: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "هو مستوي الحديث، حسن الحديث، صدوق لو أدرك شعبة هذا لعلّه كان يكتب كلامه، ألا ترى كيف يتوقى، لا يجاوز الربيع ابن أنس"^١.
- ذكره ابن حبان في الثقات^٢، وقال ابن حجر: "صدوق"^٣، وروى له النسائي حديثاً واحداً، وروى له ابن ماجه.
- عبدالعزيز بن المختار: قال أبو حاتم: "صالح الحديث؛ مستوي الحديث ثقة"^٤. وقال ابن معين: "ثقة"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يخطئ"^٥. وقد روى له اصحاب الكتب الستة.
- عمران بن وهب الطائي: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال: "ضعيف الحديث، ما حدث عنه إسحاق بن سليمان فهي أحاديث مستوية"^٦.
- وذكره ابن حبان في الثقات^٧.

٩. "يذاكر بحديثه":

يعني به - والله أعلم - أنه يشتغل به، ويتدارس به، ولا يبعد أن يكون حديثه مما يحتج به عنده؛ وعند مقارنة بعض من قال فيهم هكذا يكون ثقة أو أقرب الى التعديل عند غيره ويؤخذ به في المتابعات أو يتابع.

ومن قال عنهم هذا القول:

- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عن عمرو بن شعيب فقال: "ليس بقوى يكتب حديثه وما روى عنه الثقات فيذاكر به"، وقال: سئل أبو زرعة عن عمرو بن شعيب فقال: "مكى كأنه

^١ الرازي، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٣٣.

^٢ ابن حبان، الثقات، ج ٦-ص ٣٨٣.

^٣ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٥٤، رقم الترجمة ٢٥٧٦.

^٤ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٥، ص ٣٩٣-٣٩٤.

^٥ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٣١٧.

^٦ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٣٠٦.

^٧ ابن حبان، الثقات، ج ٧، ص ٢٤٠.

ثقة في نفسه إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده"، وقال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: "سألت يحيى بن معين عن عمرو بن شعيب فقال ما شأنه؟ وغضب وقال: ما أقول فيه روى عنه الأئمة"^١.

قال فيه يحيى بن سعيد القطان: "إذ روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به". وقال أحمد بن حنبل: "له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه، يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا". وقال ابن معين: "ثقة"^٢.

- طارق بن عبد العزيز بن طارق: قال عبد الرحمن: سألت أبي عنه فقال: "شيخ يذاكر بحديثه، ما رأيت بحديثه بأساً في مقدار ما رأيت من حديثه"^٣. ولم أقف للعلماء على أقوال فيه في كتب الجرح والتعديل.

- يوسف بن مهران: قال عبد الرحمن: سألت أبي عن يوسف بن مهران فقال: "لا أعلم روى عنه غير علي بن زيد بن جدعان، يكتب حديثه ويذاكر به"^٤. قال فيه أحمد: "يوسف بن مهران لا يعرف، ولا أعرف أحداً روى عنه إلا علي بن زيد عن يوسف بن ماهك وهو يوسف بن مهران أصح يكتب حديثه ويذاكر به"، وقال أبو زرعة: "ثقة"، وقال ابن سعد: "ثقة قليل الحديث"^٥. وذكره ابن حبان في الثقات^٦.

(١٠) "شيخ":

تعد هذه اللفظة من أكثر استعمالات أبي حاتم في أقواله بشكل عام، وتأتي هذه اللفظة في باب الجرح والتعديل بمعانٍ كثيرة أكثرها متقاربة أو متناسبة، فأحياناً تراهم يطلقون كلمة "شيخ" على المجهول، وأحياناً على الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وأحياناً على من هو وسط بين المقبولين والمردودين، وأحياناً على من هو دون الأئمة والحفاظ سواء كان من الثقات أو لم يكن منهم، ولا بد هنا من الاستعانة بالقرائن والسياقات لمعرفة المراد في كل عبارة يقولها ناقد من النقاد.

^١ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٦ - ص ٢٣٨.

^٢ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٨ - ص ٤٤.

^٣ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٤٨٨.

^٤ الرازي، المصدر نفسه، ج ٩ - ص ٢٢٩.

^٥ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١١ - ص ٣٧٣.

^٦ ابن حبان، الثقات، ج ٥ - ص ٥٥١.

وهذا اللفظ وإن كان من ألفاظ التعديل عند علماء النقد بالجمل، إلا أنه من أدناها، وهو مُشعرٌ إجمالاً بالضعف، ولكنه من الألفاظ العامة، متسعة المعنى وقد جعلها ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عنده^١، وقد يُطلقها أبو حاتم على حالات متعددة، ولم يطرّد في معنى واحد معيّن، وقد استعمله أبو حاتم كثيراً، سواء أكان مفرداً أو مقروناً بألفاظ أخرى، وقد حاول بعض العلماء تفسير معنى هذا اللفظ عند أبي حاتم؛ فقال الذهبي - في ترجمة العباس بن الفضل العدني: "سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخٌ، فقوله: هو شيخٌ ليس هو عبارة جرح؛ ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنّها - أيضاً - ليست عبارة توثيق، وبالاستقراء؛ يلوح لك أنه ليس بحجّة، ومن ذلك قوله: يُكتب حديثه؛ أي: ليس بحجّة"^٢.

وقد فسّر ابن القطان لفظ "شيخ" عند أبي حاتم إذ قال: "وسئل عنه الرازيان - يعني: طالب بن حُجّير - فقالا: شيخٌ"، قال ابن القطان: "يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجلٌ اتّفقت له رواية الحديث، أو أحاديث أخذت عنه"^٣. وقال ابن رجب: "إن الشيخ - في اصطلاح أهل العلم - عبارة عمّن دون الأئمة الحفّاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره"^٤.

ومن الرواة الذين قال فيهم لفظ شيخ أو ما يشابهها:

- شجاع بن الوليد بن قيس السكوني: قال عبد الرحمن: قيل لأبي فما قولك في شجاع؟ فقال: هو لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به، إلا أنّ عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح^٥.
قال فيه المروزي: قلت لأحمد ثقة هو؟ قال: "أرجو أن يكون صدوقاً"، وثقه ابن معين^٦ وابن نمير، وقال أبو زرعة والعجلي: "لابأس به"^٧. وذكره ابن حبان في

^١ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٢ - ص ٣٧.

^٢ الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣٨٥.

^٣ ابن القطان الفاسي، علي بن محمد، بيان الوهم والإيهام الواقعيّين في كتاب الأحكام، ج ٣، ص ٤٨٢.

^٤ ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، ج ١، ص ٤٦١.

^٥ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤٠ - ص ٣٧٩.

^٦ الباجي، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد، التعليل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ج ٣ - ص ١١٦٠.

^٧ الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج ٢ - ص ١٠٣.

- الثقات^١، ووصفه الذهبي بالثقة والمشهور، وقال ابن حجر: "صدوق ورع له أو هام"^٢، وقد روى له أصحاب الكتب الستة.
- يحيى بن سليم الطائفي: وقال أبو حاتم: "شيخ صالح، محله الصدق ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه، ولا يحتج به"^٣.
- وقد وثَّقه ابن معين وابن سعد والنسائي^٤، وعن أحمد قال: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات^٥، وثَّقه ابن شاهين^٦، ووثَّقه الذهبي^٧.
- شبيب بن بشر البجلي: قال عبد الرحمن: سمعت أبي ويقول: هو لين الحديث، حديثه حديث الشيوخ^٨.
- وثقه ابن معين^٩، وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيراً"^{١٠}.

(١١) "صالح الحديث":

وقد استعمله أبو حاتم كثيراً، وهذا اللفظ وإن كان من أدنى ألفاظ التعديل عنده إلا أنه استعمله استعمالاً مختلفة، وهو من الألفاظ المتسعة عنده في الرواة، يظهر ذلك من خلال وصفه رواة متفاوتي المراتب بهذا الوصف، فأحياناً يطلقها على الراوي الثقة، وأحياناً على المتوسط وأحياناً على المتكلم فيه يسيراً، وأحياناً كانت عبارة تردد هل يحتج به أم لا، فإنه قال في بشير بن عقبة أبي عقيل الأزدي: "صالح الحديث"، فقال ابنه: "يحتج بحديثه؟" قال: "صالح الحديث"، مع أن غيره يطلق توثيقه كأحمد وابن معين، وأحياناً كانت عنده دون درجة من يحتج به، كما قال في عمر بن روبة التغلبي: "صالح الحديث"، فقال ابنه: "تقوم به الحجة؟" فقال: "لا، ولكنه صالح"، وعند ابن حجر في التقريب: "صدوق"، وقال في

^١ ابن حبان، الثقات، ج ٦- ص ٤٥١.

^٢ الذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ١٠٩، والعسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤- ص ٢٧٥/ تقريب التهذيب، ج ٢- ص ٢٦٤.

^٣ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٩- ص ١٥٦.

^٤ العسقلاني، لسان الميزان، ج ٩- ص ٤٤٧/ ووثَّقه ابن معين في تاريخه من رواية الدارمي- ص ٢٢٦.

^٥ ابن حبان، الثقات، ج ٧- ص ٦١٥.

^٦ ابن شاهين، عمر بن أحمد أبو حفص، تاريخ أسماء الثقات، ص ٢٥٩.

^٧ الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢- ص ٣٦٧.

^٨ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤- ص ٣٥٧.

^٩ الخرجي، صفى الدين أحمد بن عبد الله الانصاري، خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال، ص ١٦٣.

^{١٠} ابن حبان، الثقات، ج ٤، ص ٣٥٩.

موسى بن أبي عائشة: "صالح الحديث"، فقال ابنه: "يحتج بحديثه؟" قال: "يكتب حديثه"، وفي التقريب: "ثقة عابد".

وهذا يعني أنه "صالح الحديث" للاعتبار، أي في الشواهد والمتابعات، وقد يُستعمل هذا اللفظ فيمن لا يحتج بحديثه عنده وقد يحتج به العلماء؛ فيقول: "صالح الحديث، يُكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقد استعملها في كثير من الرواة الذين لا يحتج بحديثهم، وقد شرح الذهبي هذا اللفظ "صالح الحديث" عند أبي حاتم فقال: "قال أبو حاتم: صالح الحديث؛ وهذه العبارة تدلُّ على أن غيره من رفقائه أثبت منه"^١.

وقال الذهبي في ترجمة ثابت بن عجلان، وقد قال فيه أبو حاتم: "صالح الحديث لا بأس به": "وأما من وثق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقيهِ إلى رتبة الثقة، فتفرَّد هذا يعدُّ منكرًا"^٢.

ولم يُسلم ابن حجر القول للذهبي فقد وثقه جماعة من العلماء الذين سبَّروا حديثه كالبخاري وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأخرجوا له في كتبهم، قال ابن حجر: "قال عبد الله بن أحمد سألت أبي عنه فقال: كان يكون بالباب والأبواب قلت: هو ثقة فسكت كأنه مرض في أمره، وقال ابن معين: "ثقة"، وقال دحيم والنسائي: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، صالح الحديث"، وقال عيسى ابن المنذر عن بقية: قال لي ابن المبارك: "اجمع لي حديث محمد بن زياد وثابت بن عجلان وتبعه"، قلت (ابن حجر): "وقال العقيلي في الضعفاء: لا يتابع في حديثه، وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث غريبة، وقال أحمد: أنا متوقف فيه، وقال ابن حبان في الثقات: قيل إنه سمع أنساً وليس ذلك بصحيح عندي. وقال عبد الحق في الأحكام: لا يحتج به، وردَّ ذلك عليه ابن القطان وقال: في قول العقيلي لا يتابع أن هذا لا يضر من لا يعرف بالثقة، وأما من وثق فانفراده لا يضره. وصدق فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفته الثقات لا غير فيكون حديثه حينئذ شاذاً والله أعلم"^٣.

^١ الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ٣٩.

^٢ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١ - ص ٣٦٤.

^٣ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٢ - ص ١٠.

ولكن تبقى أدنى درجات التعديل عنده، وقد جعلها ابن أبي حاتم من المرتبة الثانية عنده من مراتب التعديل وقال: "وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار"^١، وقد عدّها ابن الصلاح^٢ من ألفاظ التعديل عند أبي حاتم وكذلك العراقي^٣ والسخاوي والنووي والسيوطي^٤.

ومن الرواة الذين قال فيهم هذا اللفظ.

- ذكوان أبو صالح السمان الزيات التميمي: قال عبد الرحمن قال سمعت ابي يقول: أبو صالح ذكوان صالح الحديث يحتج بحديثه.^٥

قال عنه الإمام أحمد: "أبو صالح من أجلّة الناس وأوثقهم وهو ثقة ثقة"، وقال عنه ابن معين: "ثقة"، وقال أبو زرعة: "ثقة مستقيم الحديث"^٦. وذكره ابن حبان في الثقات^٧.

- شيبان بن عبد الرحمن التميمي: قال أبو حاتم: "حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به"^٨.

قال فيه أحمد بن حنبل: "شيبان ثبت في يحيى بن أبي كثير"، وقال أيضاً: "شيبان أحب إلي من الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير وهو صاحب كتاب صحيح، حديثه صالح". وقال يحيى بن معين: شيبان بن عبد الرحمن ثقة، كان صاحب كتاب، رجل صالح"^٩.

- هشيم بن أبي ساسان الكوفي أبو علي.

قال عبد الرحمن: سألت أبي عنه فقال: "صالح الحديث قلت لا بأس به"؟ قال: "لا أقول هذا هو صالح الحديث". ولعله يقصد هنا أي "يكتب حديثه"، للاعتبار والشواهد، ولا يؤخذ حديثه بالتفرد، لأن لفظة "لا بأس به" يؤخذ بصاحبها أحياناً عنده للاعتبار.

^١ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٢-٣، ص ٣٧. و"الاعتبار": أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة، فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبب طرقي الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره فرواه عن شيخه أم لا. العراقي، شرح التنصير والتذكرة، ج ١-٨١.

^٢ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث، ص ١٢٥، د.ط.

^٣ العراقي، عبد الرحيم الحسين، ج ١-١٢١.

^٤ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تدريب الراوي، ج ١-٣٤٥.

^٥ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٤٥١.

^٦ الرازي، المصدر نفسه، ج ٣-٤٥١.

^٧ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٣-١٩٠.

^٨ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤-٣٥٦.

^٩ المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٥٦.

قال فيه الإمام أحمد: "شيخ ما أحسن هيئته، كوفي"^١، وذكره ابن حبان في الثقات^٢، وقال عنه العجلي: "ثقة"^٣.

وهذا واضح في أن "صالح" هنا عنده أدنى من "لا بأس به".

(١٢) - "ليس بالمتين".

وهي عنده أقل ضعفاً من لفظة (ليس بقوي)، وهو ممكن يكتب حديثه وينظر فيه، ومن الرواة الذين قال فيهم هذا القول:

- بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري: قال أبو حاتم: بريد روى عنه الثوري فمن دونه يكتب حديثه وليس بالمتين^٤.

روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: "وثقه ابن معين والعجلي"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: "روى عنه الأئمة ولم يرو عنه أحد أكثر من أبي أسامة؛ وأحاديثه عندي مستقيمة، وهو صدوق وأنكر ما روى حديث «إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها»"^٥.

قال: "وهذا طريق حسن رواته ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم، وأرجو أن لا يكون به بأس"، قال ابن حجر: "وقد قال النسائي في الضعفاء ليس بذاك القوي"، وقال أحمد بن حنبل: "يروى مناكير، وطلحة بن يحيى أحب إلي منه"، وقال الترمذي في جامعه: "وبريد كوفي ثقة في الحديث، روى عنه شعبة"، وقال الآجري عن أبي داود: "ثقة"، وقال ابن حبان في الثقات: "يخطئ"، وقال ابن عدي: "سمعت ابن حماد يقول: بريد بن عبد الله ليس بذاك القوي، أظنه ذكره البخاري"^٦.

جدول ألفاظ التعديل لأبي حاتم الرازي:

اللفظ	المعنى
"حلو" أو "أحلى"	من ألفاظ التعديل المتوسطة عنده في الرواة، وأحياناً تأتي من باب المفاضلة بين اثنين.
أكيس الرجلين	ويستخدمه في التوثيق والمفاضلة بين ثقتين (لم يستخدمه غيره أبداً).

^١ النوري، السيد ابو المعاطي؛ وآخرون، موسوعة أقوال الامام أحمد في الجرح والتعديل، ج ٩ - ص ١٣٠.

^٢ ابن حبان، الثقات، ج ٧ - ص ٥٨٧.

^٣ العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، ج ٢ - ص ٣٣٤.

^٤ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٢ ص ٤٢٦.

^٥ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، كتاب الفضائل، باب إذا أراد الله تعالى رحمةً أُمَّةً قبض نبيها قبلها، ج ٤ - ص ١٧٩١ - حديث ٢٢٨٨.

^٦ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١ - ص ٣٧٧.

له عدة حالات: - لا يحتاج به عنده، وهذه أكثر الحالات وروداً. - فيمن يحسن حديثه لذاته، أو يصححه عنده وعند غيره. - يقوله في إمام من الأئمة، كما قال في مسلم صاحب الصحيح: (صدوق). ولو انفرد بالكلام على الترجمة بقوله: (صدوق أو لا بأس به)، فالغالب أنه بمنزلة حسن الحديث.	صدوق
لفظ تعديل، وهو وسط، يعني أنه يقارب أحاديث الثقات، ولا تعد أحاديثه من الشاذ المنكر، وقد جعلها العلماء من المرتبة الرابعة عند ابن أبي حاتم من مراتب التعديل.	مقارب (أو) مقارب الحديث
يعني أنه كان لا يحفظ، ولكن يؤدي ما سمع، ومن خلال التطبيقات تعني أنه صدوق، أو دون ثقة، وقد صُحِّت هذه اللفظة عند بعض من فسرها دون تشديد الدال "مود".	مودّي (أو) يؤدّي
يعني أن أحاديثه مستقيمة وقد استقام أمره ووافق أحاديث الثقات.	مستقيم الحديث
هي مثل مستقيم الحديث أو أقوى منه.	مستقيم الأمر (و) مستوي الحديث
يعني به - والله أعلم - أنه يشتغل به، ويتدارس به، ولا يبعد أن يكون حديثه مما يحتاج به عنده؛ وعند مقارنة بعض من قال فيهم هكذا يكون ثقة أو أقرب إلى التعديل عند غيره ويؤخذ به في المنايع أو يتابع.	يذاكر بحديثه
أي أنه ليس جرحاً أو تعديلاً، والشيخ يكتب حديثه وينظر فيه، وفي حال وُحِدت مقرونة بلفظ آخر ينظر في اللفظ.	شيخ
ربما يقرها مع غيرها، وهي من مراتب التعديل عنده لمن يكتب حديثه للاعتبار.	صالح الحديث
هي عنده أقل ضعفاً من لفظه (ليس بقوي) وهو ممكن يكتب حديثه وينظر فيه.	ليس بالمتين

الخاتمة وأهم النتائج:

(١) ذكر أبو حاتم الرازي قرابة الإثني عشرة مصطلحاً خاصاً به في التعديل، نقلها عنه ابنه عبد الرحمن في كتابه "الجرح والتعديل" دون النص على معنى كل لفظ، أو أنها من ألفاظه الخاصة.

(٢) أبو حاتم الرازي وإن كان معدوداً في النقاد المشددين، إلا أنه لا يُطلق لسانه في الراوي بغير مُستند وإن كان الراوي مجرحاً عند غيره، كما أنه كثيراً ما يقتصر على ما يؤدّي الغرض من الألفاظ تعديلاً أو تجريحاً دون مبالغة.

(٣) لقد تكلم أبو حاتم الرازي في كثير من الرواة (قرابة ثلاثة آلاف راوٍ) ونقل عنه ابنه هذه الأقوال، فخلف بذلك ثروة كبيرة في علم الجرح والتعديل، وبعضاً من الألفاظ

- النقدية النادرة الاستعمال، التي تحتاج إلى شرح وتوضيح، إضافة إلى بعض المصطلحات النقدية، التي تحتاج إلى بيان مدلولاتها عنده.
- (٤) إن معرفة منهج إمام مثل أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل مع كثرة ألفاظه النقدية وتنوعها، وتباينها صعباً، فيجب المقارنة بين أقواله وأقوال الأئمة ونقل القول بالضبط والبحث عن تفسيرها من كلامه أو كلام ابنه أو العلماء.
- (٥) أحياناً يتصرف ويصحف علماء الجرح والتعديل في بعض الاصطلاحات عند النقل عن غيرهم من العلماء؛ إمّا من باب التصحيف أو التصرف باللفظ، مما يوجب على الباحث التأكد من أكثر من مصدر عند الحكم على الرواة.

قائمة المصادر والمراجع:

- (١) الباجي، سليمان بن حلف بن سعد أبو الوليد، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ط١، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، ١٩٨٦م.
- (٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، **الضعفاء والمتروكين**، د.ط، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- (٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، **الثقات**، ط١، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- (٤) الحسيني، شمس الدين محمد بن علي بن الحسن، **شفاء العليل بالفاظ وقواعد الجرح والتعليل**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، ط١، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، ١٩٨٩م.
- (٥) الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله الانصاري، **خلاصة تذهيب قذوب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، د.ط، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤١٦ هـ.
- (٦) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، د.ت.
- (٧) الخليلي، الخليل بن عبد الله القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- (٨) الذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- (٩) _____، **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٥، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- (١٠) _____، **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، ط١، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- (١١) _____، **ميزان الاعتدال**، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
- (١٢) _____، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، د.ط، دار القبلة للثقافة الإسلامية، د.ت.
- (١٣) الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، تحقيق: المعلّي اليماني، ط١، حيدر آباد - دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- (١٤) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، دار الملاح للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

- ١٥) السبكي، عبد الوهاب بن علي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، القاهرة: دار إحياء الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ١٦) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **المتكلمون في الرجال**، ص ١٤٤، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدَّة. مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٥. ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٧) سزكين، فؤاد، **تاريخ التراث العربي**، ترجمة محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- ١٨) السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد، **الأنساب**، ط ١، بيروت دار الجنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٩) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث**، د.ط، دار الفكر المعاصر، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٠) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **إرشاد النقاد إلى تيسر الاجتهاد**، د.ط، الدار السلفية - الكويت، ١٤٠٥هـ.
- ٢١) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط ١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٢٥هـ.
- ٢٢) السليمان، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**، ط ١، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ١٩٩١م.
- ٢٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **تدريب الراوي**، ج ١ - ص ٣٤٥، د.ط، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، د.ت.
- ٢٤) ابن شاهين، عمر بن أحمد أبو حفص، **تاريخ أسماء الثقات**، ص ٢٥٩، ط ١، الدار السلفية - الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٥) الشيباني، أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ط ١، المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، ١٩٨٨م.
- ٢٦) العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، **معرفة الثقات**، ط ١، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي مكتبة الدار - المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٧) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل وعبد اللطيف هميم، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٢م.
- ٢٨) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، ط ١، دار الرشيد، حلب، د.ت.
- ٢٩) ابن القطان، علي بن محمد الفاسي، **بيان الوهم والإيهام الواقعتين في كتاب الأحكام**، تحقيق: الحسن آيت سعيد، ط ١، الرياض: مكتبة طيبة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٠) المزري، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط ١، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٠م.
- ٣١) مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
- ٣٢) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ط ٢، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٩٨٦م.
- ٣٣) ابن معين، يحيى، **تاريخه من رواية الدارمي**، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٠هـ.
- ٣٤) النوري، السيد أبو المعاطي وآخرون، **موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل**، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ١٩٩٧م.

